

## [الأفعال الناقصة]

قوله: (الأفعال الناقصة: ما وضع لتقرير الفاعل على صفة).

هذا التعريف للأفعال الناقصة إنما يكون صحيحًا أن لو كان اسمها فاعلاً، وظاهر أنه ليس كذلك؛ فكان الأولى أن يقال: ما وضع لتقرير ثبوت المبتدأ على صفة.

وسميت ناقصة إما لأن ما عداها من الأفعال متى أخذ مرفوعه كان كلاماً، وهذه ما لم تأخذ المرفوع والمنصوب لم تكن كلاماً. وإما لأن سائر الأفعال تدل على الحدث والزمان، وهذه إنما تدل على الزمان فقط.

والدليل على فعليتها: التصرف، واتصال الضمائر البارزة وتاء التأنيث الساكنة.

وقال الزجاج، وبعض الكوفيين: هي حروف، لأنها تدل على معنى في غيرها؛ إذ جاءت لتقرير الخبر للمبتدأ على صفة.

وأما " ليس " فمن البصريين من قال بحرفيتها، قال: وذلك لأنها وقعت موقع " لا " في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩] وهذا موضع " لا "؛ لأن " أن " إذا خففت عوض عنها أحد الأشياء الأربعة: حرف النفي، و " قد " و " سوف "، والسين، وقال: ولأنها للنفي مثل " ما ".

قوله: (وقعدت كأنها حربة).

أول من تكلم بهذه الكلمة الخوارج حين أتاهم ابن عباس من قبل علي - رضي الله عنهما - يأمرهم بالرجوع إلى الحق. فمن النحويين من أجاز تعديده إلى غير هذا الموضع قال: ومنه: جاء البر قفيزين وصاعين. ومنهم من منع، وجعل " قفيزين " حالاً، وفيه نظر؛ لأنه ليس المقصود الإخبار بالمجيء حال كونه متصفاً بهذه الصفة، وإنما المقصود حصوله على هذه الصفة.

ومنهم من قال: إن " ما " استفهام في موضع نصب على أنه خبر " جاءت "، و " حاجتك " مرفوع على أنه اسم " جاءت "، لكن المشهور نصب " حاجتك ".

والظاهر في: " قعدت كأنها حربة " أنه مخصوص بمحلّه؛ لأنه لم يعرف في غيره، فلا يقال: قعد كاتباً، بمعنى: صار كاتباً.

حاشية: جوز الجوهري زيادة " كان " في أول الكلام قال: ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦].

وقلت زيادتها بلفظ المضارع، كقول أم عقيل بن أبي طالب رضي الله عنه<sup>(١)</sup>:  
[الرجز]

أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدَّ نَبِيلُ  
إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيلُ

وزيادتها بين الجار والمجرور قليلة، نحو<sup>(٢)</sup>: [الوافر]

(١) هذا بيت من مشطور الرجز المسدس، قائلته أم عقيل بن أبي طالب وهي فاطمة بنت أسد، زوج أبي طالب تقوله وهي ترقص ابنها عقيلًا.

الشرح: "ماجد": كريم "نبيل" فاضل وشريف "تهب" مضارع هبت الريح هبوبا وهييا، إذا هاجت "شمال" -بفتح الشين وسكون الميم وفتح الهمزة- هي ريح تهب من ناحية القطب "بليل" بفتح الباء وكسر اللام وسكون الياء مبلولة بالماء.

المعنى: أنت يا عقيل كريم شريف ذكي الفؤاد دائما، والتقييد بوقت هبوب هذه الرياح جرى على عادة العرب في ذلك، ولأن هذا الوقت تكثر فيه الطراق.

الشاهد: زيادة "تكون" بين المبتدأ بلفظ المضارع، وهو قليل والثابت زيادة كان لأنها مبنية لشبه الحرف، بخلاف المضارع، فإنه معرب لشبه الأسماء.

انظر: ابن الناظم ص ٥٨، وابن هشام ١ / ١٨٠، وابن عقيل ١ / ١٦٥، والأصطهناوي، والأشموني ١ / ١١٨، والسيوطي ص ٣٣ وجمعه ١ / ١٢٠.

(٢) البيت كاملا:

سَراة يَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَأَنَّ الْمُسَوِّمَةَ الْعَرَابِ

لم أقف على قائله.

و (سراة) جمع سري: الماجد الشريف. و (تسامي): أصله تتسامى، والمسومة: الخيل التي جعلت لها علامة ثم تركت في المرعى. و (العراة): هي خلاف البراذين والبخاتي.

عَلَى كَانَ الْمُسْـوْمَةُ.....

حاشية عند قوله: (و "صار" للانتقال).

أَلْحَقْ بـ "صار": "حار" و "تحول" و "ارتد" و "حال" و "استحال" و "انقلب"  
و "آل" و "رجع"، كقول الشاعر ليبي<sup>(١)</sup>: [الطويل]

وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالسَّرَاجِ وَضَوْؤُهُ يَحُورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ

وقوله<sup>(٢)</sup>: [الطويل]

وَبَدَّلْتُ قَرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَا لَكَ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلَنْ أَبْؤُسَا

=

والمعنى: إنّ سادات بني أبي بكر ليركبون الخيول العربيّة التي جعلت لها علامة تميّز بها عمّا عداها من الخيول.

والشاهد فيه: (على كان المسوّمة) حيث زاد (كان) بين الجارّ والمجرور.

انظر: اللّمع ٨٩، والأزهيّة ١٨٧، وأسرار العربيّة ١٣٦، وشرح المفصل ٩٨/٧، وشرح الكافية الشّافية ٤١٢/١، وابن النّاظم ١٤٠، ورصف المباني ٢١٨، واللّسان (كون) ٣٧٠/١٣، وتخليص الشّواهد ٢٥٢، والخزانة ٢٠٧/٩.

(١) انظر: الشعر والشعراء: ١٥١ وأمالي المرتضى ٢: ١٠٧ والتشبيهات: ٢١٦ وديوانه: ١٦٩ وبيت ابن الرومي في التشبيهات: ٢١٦ وديوانه: ٥٨٧.

(٢) لا مرئ القيس انظر: ديوانه ١٠٧، وبهذا البيت سمي امرؤ القيس "ذا القروح".

وأراد بالقرح: ما نافه في جسمه من الحلة المسمومة التي وجه بها إليه ملك الروم.

قوله: (وَبَدَّلْتُ قَرْحًا دَامِيًا بَعْدَ) يريد ما ناله في جسمه من لبس الحلة المسمومة التي وجه بها قيصر من بلاد الروم إليه، وكان تقطع جسمه بعد لبسها.

وقوله: (فَيَا لَكَ مِنْ نُعْمَى) يريد الصّحة توجع لفقدائها، وتلف على ذهابها من جسمه.

ورد الضمير على (نعمى) في (تحولن) ضمير جمع.

(وَأَبْؤُسَ): جمع (بؤس)، وهو البلاء، والشدة.

وقال تعالى: ﴿الْقَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٦]، وفي الحديث: "حالت عينه غرباً"، وقال تعالى: ﴿انْقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ﴾ [الحج: ١١] وقال<sup>(١)</sup>: [الطويل]  
 وَرَبِّيْتُهُ حَتَّىٰ إِذَا مَا تَرَكْتُهُ      أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَىٰ عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ  
 وَبِالْمُخْضِ حَتَّىٰ آخِ جَعْدًا غَنَظْنَطًا      إِذَا قَامَ سَاوَىٰ غَارِبِ الْفَحْلِ غَارِبُهُ  
 ويروى: "آل" وفي الحديث: "لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا"<sup>(٢)</sup>.

(١) لفرعان بن الأعر - ويقال: هو فرعان بن الأصبح بن الأعراف أحد بني مرة، ثم أحد بني نزار بن مرة، من كلمة له يقولها في ابنه منازل، وكان له عاقا، والبيت من أبيات رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة وأول ما رواه صاحب الحماسة منها قوله: جرت رحم بيني وبين منازل جزاء كما يستنزل الدر حاله لربيته حتى إذ آخ شيطما يكاد يساوي غارب الفحل غاربه فلما رأيته أبصر الشخص أشخصا قريبا، وذا الشخص البعيد أقرابه تغمط حقي باطلا، ولوى يدي لوى يده الله الذي هو غالبه اللغة: "واستغنى عن المسح شاربه" كناية عن أنه كبر، واكتفى بنفسه، ولم تعد به حاجة إلى الخدمة.

الاعراب: "ربيته" فعل وفاعل ومفعول "حتى" ابتدائية "إذا" ظرف تضمن معنى الشرط "ما" زائدة "تركته" فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول، والجملة في محل جر بإضافة "إذا" إليها "أخا" مفعول ثان لترك، وأخا مضاف، و"القوم" مضاف إليه "واستغنى" فعل ماض "عن المسح" جار ومجرور متعلق باستغنى "شاربه" شارب: فاعل استغنى، وشارب مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله "تركته أخا القوم" حيث نصب فيه ب "ترك" مفعولين، لانه في معنى فعل التصيير، أحدهما الهاء التي هي ضمير الغائب، وثانيهما قوله "أخا القوم"، وقد أوضحناهما في الاعراب، هذا، وقد قال الخطيب التبريزي في شرح الحماسة: إن "أخا القوم" حال من الهاء في "تركته" وساغ وقوعه حالا مع كونه معرفة، لانه مضاف إلى المحلى بأل والحال لا يكون إلا نكرة، لانه لا يعني قوما بأعيانهم، ولا يخص قوما دون قوم، وإنما عنى أنه تركه قويا مستغنيا لاحقا بالرجال، اه بإيضاح، وعليه لا استشهاد في البيت، ولكن الذي عليه الجماعة أولى بالنظر والاعتبار.

انظر: الحماسة ٣: ١٠، معجم الشعراء: ٣١٧، العيني بهامش الخزانة ٢: ٣٩٨، واللسان (لوى).

(٢) أخرجه البخاري (٥٦/١)، رقم (١٢١)، ومسلم (٨١/١)، رقم (٦٥)، والنسائي (١٢٧/٧)، رقم (٤١٣١)، وابن ماجه (١٣٠٠/٢)، رقم (٣٩٤٢)، والدارمي (٩٥/٢)، رقم (١٩٢١)، وابن حبان (٢٦٨/١٣)، رقم (٥٩٤٠).

قوله: (ف " ظل " باعتبار النهار، و " بات " باعتبار الليل).

وهذا كقول الشاعر<sup>(١)</sup>: [الرجز]

أَظْلُ أَرَعَى وَأَبَيْتُ أَطْحَنُ

الموتُ من بعض الحياة أهْوَنُ

حاشية عند قوله: (فلما دخل النفي على النفي صار المعنى إلى الإثبات).

في باب: " ما زال " و " ما برح " إلى آخرها، قد يكون النفي بـ " ليس " أيضًا و " غير " و " قلما "، كقول الشاعر<sup>(٢)</sup>: [الطويل]

قَضَى اللهُ يَا أَشْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا      أُجْبِكُ حَتَّى يُعْمِضَ الْعَيْنَ مُعْمِضُ

وقوله:

عسير توقيك الهوى غير بارح      معلل نفس باختلاسة ناظر

وقوله:

قلما ييرح المطيع هواه      وجلا ذا كآبة وعـرام

وحكم النهي والدعاء حكم النفي، كقولك: لا تبرح قائمًا، ولا برحت سعيدًا.

قوله: (و " ليس " لنفي مضمون الجملة..).

إذا نفت " ليس " مطلقًا فكونها لنفي المستقبل أقل منه لنفي الماضي؛ لبعد لفظها من المستقبل، وكونها لنفي الماضي أقل منه لنفي الحال، كقولهم: " ليس خلق الله مثله ".

قوله: (ويجوز تقديم أخبارها كلها.. إلى آخره).

ذهب الكوفيون والمبرد من البصريين إلى أنه لا يجوز تقديم خبر " ليس " عليها.

(١) انظر: شرح عمدة الحافظ ١٤٣ وشرح التسهيل ٥٦ / ١، ١٤٧ / ٢ ولم ينسبه أحد ممن

استشهدوا به

(٢) البيت للحسين بن مُطَيرٍ الأسدي انظر: شرح عمدة الحافظ ص ٢٤، وشرح التسهيل ٥٥ / ١.

واستدل من جواز بأنها فعل، ومعمول الفعل يجوز أن يتقدم عليه، وبقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] فإن ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ ظرف منصوب بالخبر وهو ﴿مَصْرُوفًا﴾، فإذا جاز تقديم معمول الخبر فجواز الخبر أولى؛ لأن معموله تابع، والتابع لا يقع إلا حيث يصح وقوع المتبوع. ويمكن أن يدعى في ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ أنه مرفوع على الابتداء ولكنه بنى على الفتح لإضافته إلى الجملة. ولئن سلم أنه منصوب، فيجوز أن يكون منصوبًا بفعل يفسره الخبر.

وإنما لم يجعل ما في أوله " ما " النافية مع " ليس قسمًا، إذ هو مختلف فيه مثلها؛ لأنه لم يعتد بخلاف ابن كيسان، واعتد بالاختلاف في " ليس "؛ لأن طائفة كثيرة على امتناع تقديم خبرها.

### والأفعال الناقصة في انقسام المبتدأ والخبر أربعة أقسام:

الأول: أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة وهو وجه الكلام، فيتعين جعل المعرفة اسمًا والنكرة خبرًا.

والثاني: أن يكونا معرفتين، فيجوز جعل كل واحد منهما اسمًا والآخر خبرًا، فإن كان صدر الكلام نفيًا وعجزه إثباتًا كان الاختيار جعل الموجب اسمًا والمنفى خبرًا؛ لأن النفي إنما يتناول الحدث لا المحدث عنه، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [النمل: ٥٦] و ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الجاثية: ٢٥] و ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الأنعام: ٢٣].

الثالث: أن يكونا نكرتين نحو: ما كان أحد مجترئًا عليها، فإن وجد في الكلام ظرف، كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] جاز أن يكون الظرف ملغى، والاختيار عند سيبويه أن يكون حيثئذ مؤخرًا، نحو: ما كان أحد خيرًا منك فيها، قال: وأهل الجفاء يقرأون: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾. وجاز أن يكون الظرف خبرًا، فيكون نحو: ﴿كُفُوًا﴾ منصوبًا على الحال، كقوله<sup>(١)</sup>: [مجزوء الوافر]

(١) هذا صدر بيت، وعجزه: يُلُوخُ كَأَنَّهُ خِلَلٌ.

## لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَلٌ

الرابع: أن يكون الاسم نكرة والخبر معرفة فلا يكون إلا في ضرورة، وهو من القلب الذي يشجع عليه عند أمن اللبس، نحو<sup>(١)</sup>: [الوافر]

وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

و<sup>(٢)</sup>: [الوافر]

وهو لكثير عزة؛ وقال البغدادي في الخزانة ٢١١/٣: "وهذا البيت من روى أوله: (لِعَزَّةٍ مُوحِشًا)، قال هو لكثير عزة؛ ومن رواه: (لَمِيَّةٌ مُوحِشًا) قال: إنّه لذي الرُّمّة؛ فإنّ (عَزَّة) اسم محبوبه كثير، و(مِيَّة) اسم محبوبه ذي الرُّمّة".

و (موحشًا): اسم فاعل من أوحش المنزل إذا خلا من أهله، والمراد: القفر الذي لا أنيس فيه. و(طلل): هو ما بقي شاخصًا من آثار الدّيار. و (يلوح): يظهر، ويلمع. و (خلل): جمع خلة؛ وهي: بطانة منقوشة بالمعادن تغشى بها أجفان السيوف.

والبيت من شواهد سيبويه ١٢٣/٢ - هارون، ومعاني القرآن للفراء ١٦٧/١ والخصائص ٤٩٢/٢ والأمال الشجرية ٢٦/١ وأسرار العربية ص ١٤٧ وشرح المفصل ٦٤/٢ والعيني ١٦٣/٣ والتصريح ٣٧٥/٢ وشرح الأشموني ١٧٤/١ والخزانة ٢١١/٣. والشاهد نصب (موحشًا) على الحال من (طلل) وهو نكرة وسوغا ذلك تقديمه عليها.

(١) عجز بيت هو للقطامي.

وصدر البيت: فَيَقْبُلُ التَّفَرُّقَ يَا ضُبَاعَا.

و(ضباعا): ترخيم ضباعة: اسم امرأة؛ وهي: ضباعة بنت زفر بن الحارث الكلابي.

والشاهد فيه: (وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا) حيث جعل اسم (يَكُ) نكرة وهو (موقف) وخبرها معرفة وهو (الوداعا)؛ وهذا يجوز في ضرورة الشعر فقط، وحسن ذلك وصف (الموقف) بالجاء والمجرور الذي هو (منك)؛ والتقدير: موقفٌ كائنٌ منك؛ والنكرة إذا وصفت قربت من المعرفة.

انظر: الكتاب ٢٤٣/٢، والمقتضب ٩٤/٤، والأصول ٨٣/١، والجمل ٤٦، واللمع ٨٧، وشرح المفصل ٩١/٧، وشرح التسهيل ٣٥٦/١، والهمع ٩٦/٢، والخزانة ٢٨٤/٩، والديوان ٣٧.

(٢) هذا عجز بيت لحسان صدره: كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسِ

يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

و<sup>(١)</sup>: [الوافر]

أَطْبَيَّ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارٌ

ويجوز في البيت الأول أن يكون التقدير: ولا يك موقف من مواقفك، فيكون الاسم نكرة موصوفة بالظرف، وهو جائز. ويجوز في البيت الثاني أن يكون "مزاجها" ظرفاً منصوباً بالخبر المحذوف تقديره: يكون عسل وماء مستقرين في مزاجها، فجاز وقوع الاسم نكرة؛ لكون خبره ظرفاً.

و(السبيئة): الخمر التي تُسبأ، أي: تُشترى؛ ورواه الأعمش: (كَأَنَّ سِلَافَةَ) والسِّلَافَةُ: الخمر، أو خلاصة الخمر، أو ما سأل من العنب قبل العصر؛ وذلك أخلصها؛ وروي - أيضاً -: (كَأَنَّ خَبِيئَةَ) والخبيئة هي: الخمر المختبئة المضمون بها. و (بيت رأس): موضع بالشَّام، وقيل رأس: اسم خمّار معروف.

انظر: الكتاب ٤٩/١، والمقتضب ٩٢/٤، والأصول ٦٧/١، ٨٣، والجمل ٤٦، والمحتسب ٢٧٩/١، وشرح المفصل ٩٣/٧، وشرح التسهيل ٣٥٦/١، والخزانة ٢٢٤/٩، والذَّيَّوان ١٧/١.

(١) هذا عجز بيت صدره: فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ

لشاعر اسمه ثروان بن فزارة بن عبد يغوث العامري، أدرك الإسلام وأسلم ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم، ونسبه بعضهم لغيره، واستشكل بعضهم الاخبار عن الأم، بطبي أو حمار لأنهما مذكران، ورد ذلك بأن المراد بالأم معناه العام، وهو الأصل لكل شيء.

يعني: إذا أتى عليك حول بعد الولادة لا تبالي أن أمك كانت ظيماً أو حماراً؛ يعني لا يطلب الناس الأصل الخالص الكريم.

إعراب البيت: قوله لا تبالي: جملة خبر "إن"، والضمير اسمها، طبي: اسم "كان" المتقدم عليها، أمك: خبرها، أم حمار: عطف عليه.

الاستشهاد: بالأبيات الثلاثة، أن اسم "كان" جاء نكرة وخبرها معرفة، وقياسه العكس لأنهما مبتدأ وخبر في الأصل دخلت "كان" عليهما، والأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر وذلك شاذ للضرورة.

انظر: خزانة الأدب ١٧٧/٧، وفرحة الأديب ١١٨/١.

ويجوز رفع " مزاجها " على أنه مبتدأ وما بعده الخبر وموضع الجملة نصب، وفي " يكون " ضمير الشأن.

ويجوز: " مزاجها " على أنه اسمها، ونصب " عسلا " على أنه خبرها، ويرتفع " ماء " على إرادة: ويخالطه ماء.

وأجاز أبو العباس في البيت الثالث أن يكون في " كان " ضمير الطبي، فتنتصب " أمك " على الخبر، فيكون من باب: ما الاسم والخبر فيه معرفتان، ويكون " أم حمار " معطوفاً على محل " أمك ".

ويجوز أن تكون " كان " مقدرة بعد " أم " أي كان أمك حمار، فلا يفيد تأويل أبي العباس.

قوله: (ويجوز تقديم أخبارها كلها على أسمائها).

هي في تقديم خبرها على اسمها ثلاثة أقسام أيضاً، وليس مطلقاً كما قال.

١ - فقسم يجب وهو أن يكون في الاسم ضمير لتعلق الخبر، نحو: كان في الدار صاحبها، أو يقصد حصر الاسم، نحو: ما كان لك إلا درهم.

٢ - وقسم يمتنع وهو أن يقصد حصر الخبر، نحو: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥] وعند خفاء الإعراب اللفظي، مثل: كان الوالي مولاك.

٣ - وقسم يجوز وهو ما عدا ذلك.

قوله: (من " كان " إلى " راح ").

ليس ذلك على الإطلاق في كل موضع بل منه ما يجب فيه تقديم الخبر، ومنه ما يمتنع، ومنه ما يجوز.

فالواجب أن يكون في الخبر معنى الاستفهام، نحو: أين صار زيد؟ وكيف أصبح عمرو؟ وصاحب من كنت؟

والممتنع أن يكون العامل في الخبر جواب قسم، نحو: والله ليكونن صالحاً، أو يقرن به حرف مصدرى، مثل: أن تكون صالحاً خير لك، وافعل خيراً ما كنت قادراً.

والجائز ما عدا ذلك.

وقوله: (وقسم لا يجوز).

ليس المنع مطلقاً، بل إن كان النفي بـ "ما" كان كما قال، وإن كان بـ "لن" أو "لم" جاز أن يتقدم الخبر على النافي، مثل: راغباً فيك لن أبرح، وسائلاً عنك لم أنفك، اللهم إلا أن تكون حروف النفي جواب قسم، مثل: والله لن أبرح واثقاً بك، ولا أزال سائلاً عنك، فإنه لا يجوز تقديم الخبر حينئذ. وأجازه الكوفيون.